

مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي

تحديث لاهم التوقعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

للنشر على النحو التالي:

في واشنطن العاصمة (بتوقيت الساحل الشرقي): 9:30 صباحا، 21 يناير 2014

أهو تصاعد المد؟

اكتسب النشاط العالمي مزيدا من القوة في النصف الثاني من 2013، تمشيا مع توقعات عدد أكتوبر 2013 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يزداد تحسنا في 2014-2015، وهو ما يرجع في معظمه إلى التعافي الذي تشهده الاقتصادات المتقدمة. وتشير التوقعات الراهنة إلى حدوث ارتفاع طفيف في النمو العالمي في 2014، حيث يبلغ معدله 3.7% تقريبا، ثم يصل إلى 3.9% في 2015، دون تغيير يذكر عن الآفاق المتوقعة في عدد أكتوبر 2013. لكن تخفيض التنبؤات الموضوعية للنمو في بعض الاقتصادات يسلب الضوء على أوجه الهشاشة القائمة واحتمالات سير الأمور في اتجاه دون مستوى التوقعات. ففي الاقتصادات المتقدمة، تظل فجوات الناتج كبيرة بشكل عام، كما أن المخاطر القائمة تحتم استمرار السياسة النقدية التيسيرية مع مواصلة الضبط المالي. وفي كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، سيؤدي ازدياد قوة الطلب الخارجي من الاقتصادات المتقدمة إلى تعزيز النمو، وإن ظلت جوانب الضعف المحلية مصدرا للقلق. وقد يكون لدى بعض الاقتصادات مجال للمساعدة من خلال السياسة النقدية. وبعبارة أخرى، إن الناتج قريب من المستوى الممكن، مما يشير إلى وجود عوامل هيكلية مسؤولة جزئيا عن انخفاض النمو أو إلى مرور الاقتصاد بمرحلة من الهبوط الدوري وأن دفع عجلة الإصلاح الهيكلي يجب أن يكون هو منهج السياسات الرئيسي لرفع النمو. وفي بعض الاقتصادات، ينبغي التعامل مع مواطن الضعف المرتبطة بتراجع جودة الائتمان وزيادة التدفقات الرأسمالية الخارجية.

تحسن النشاط العالمي والتجارة العالمية في النصف الثاني من عام 2013، بل إن البيانات الأخيرة تفيد بأن النمو العالمي كان في تلك الفترة أقوى إلى حد ما من المتوقع في عدد أكتوبر 2013 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فقد توسع الطلب النهائي في الاقتصادات المتقدمة تمشيا مع التوقعات بشكل عام - ويرجع جانب كبير من الارتفاع المفاجئ في النمو إلى ارتفاع الطلب على المخزونات. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، كانت انتعاشة الصادرات هي السبب الرئيسي وراء تحسن النشاط، بينما ظل الطلب المحلي محدودا على وجه العموم، عدا في الصين.

ومنذ صدور عدد أكتوبر 2013 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، خفت شدة الأوضاع المالية في الاقتصادات المتقدمة - مع تغير بسيط منذ أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في 18 ديسمبر الماضي أنه سيبدأ في إلغاء تدابير التيسير الكمي بالتدريج اعتبارا من هذا الشهر، وهو ما يتضمن المزيد من التخفيض لعلاوات المخاطر على الدين الحكومي لاقتصادات منطقة اليورو التي أصابها الأزمة. غير أن الأوضاع المالية ظلت أكثر ضيقا في اقتصادات الأسواق الصاعدة عقب ما أعلنته الولايات المتحدة بشكل مفاجئ من سحب تدريجي لتدابير السياسة النقدية غير التقليدية في مايو 2013، بالرغم من درجة الصلابة المعقولة التي أبدتها التدفقات الرأسمالية. ولم تتعاف أسعار الأسهم بالكامل بعد، كما بدأت عائدات الكثير من السندات السيادية تتجه إلى الارتفاع، وظهرت ضغوط على بعض العملات.

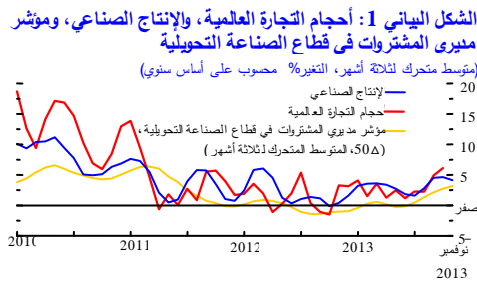
وبالنظر إلى التوقعات، ينتظر أن يبلغ النمو في الولايات المتحدة معدلا قدره 2.8% في عام 2014، صعودا من 1.9% في 2013. فعقب مفاجآت ارتفاع المخزونات في النصف الثاني من 2013، سيحقق الانتعاش في عام 2014 بفضل الطلب المحلي النهائي، وبدعم جزئي من

صندوق النقد الدولي



انخفاض العبء المالي نتيجة لاتفاقية الميزانية الأخيرة. لكن ذلك يعني أيضا تشديد الموقف المالي المتوقع في عام 2015 (حيث تنطوي اتفاقية الميزانية الأخيرة على بقاء معظم تخفيضات الإنفاق التلقائية دون تغيير في السنة المالية 2015، بدلا من التراجع عنها كما افترض عدد أكتوبر 2013 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، كما يُتوقع حاليا أن يبلغ النمو 3% في عام 2015 (في مقابل 3.4% في أكتوبر 2013).

وفي منطقة اليورو بدأ الانتقال من حالة الركود إلى التعافي. فمن المتوقع أن يرتفع النمو إلى 1% في 2014 و 1.4% في 2015، لكنه تعاف يتسم بالتباين. فسيكون التحسن أقل عموما في الاقتصادات الخاضعة لضغوط، رغم رفع بعض التوقعات في حالات مثل إسبانيا. وستؤدي الديون المرتفعة، العامة والخاصة، فضلا على التفتت المالي، إلى كبح الطلب المحلي، بينما ينتظر أن تزداد مساهمة الصادرات في النمو. وفي أنحاء أخرى من أوروبا، أدى تيسير أوضاع الائتمان وزيادة الثقة إلى دعم النشاط الاقتصادي في المملكة المتحدة. ومن المتوقع أن يسجل النمو متوسطا قدره 2.25% في 2014-2015، لكن التراخي الاقتصادي سيظل كبيرا.



الجدول 1: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي (التغير % ما لم يذكر خلاف ذلك)

محسوب على أساس سنوي مقارن									
من ربيع عام رابع إلى آخر			الاختلاف عن توقعات عدد أكتوبر 2013 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي المنشور		التوقعات				
التوقعات	التقديرات	2013	2015	2014	2015	2014	2013	2012	
3.8	3.6	3.3	0.0	0.1	3.9	3.7	3.0	3.1	الناتج العالمي ¹
2.3	2.1	2.0	0.2-	0.2	2.3	2.2	1.3	1.4	الاقتصادات المتقدمة
3.0	2.8	2.5	0.4-	0.2	3.0	2.8	1.9	2.8	الولايات المتحدة
1.5	1.2	0.5	0.1	0.1	1.4	1.0	0.4-	0.7-	منطقة اليورو
1.4	1.3	1.6	0.1	0.2	1.4	1.6	0.5	0.9	ألمانيا
1.6	1.2	0.6	0.0	0.0	1.5	0.9	0.2	0.0	فرنسا
1.2	1.0	0.8-	0.1	0.1-	1.1	0.6	1.8-	2.5-	إيطاليا
0.9	0.7	0.2-	0.3	0.4	0.8	0.6	1.2-	1.6-	إسبانيا
0.6	0.9	3.1	0.2-	0.4	1.0	1.7	1.7	1.4	اليابان
1.8	2.7	2.3	0.2	0.6	2.2	2.4	1.7	0.3	المملكة المتحدة
2.4	2.3	2.2	0.1-	0.1	2.4	2.2	1.7	1.7	كندا
3.4	2.9	2.7	0.1-	0.1-	3.2	3.0	2.2	1.9	اقتصادات متقدمة أخرى
5.6	5.4	4.8	0.1	0.0	5.4	5.1	4.7	4.9	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ¹
2.8	3.7	2.9	0.2-	0.1	3.1	2.8	2.5	1.4	أوروبا الوسطى والشرقية

3.1	1.4	2.2	0.7-	0.8-	3.1	2.6	2.1	3.4	كومنولث الدول المستقلة
3.2	1.5	1.9	1.0-	1.0-	2.5	2.0	1.5	3.4	روسيا
...	0.1-	0.1-	4.3	4.0	3.5	3.3	ما عدا روسيا
7.0	6.8	6.4	0.2	0.2	6.8	6.7	6.5	6.4	آسيا النامية
7.3	7.6	7.8	0.2	0.3	7.3	7.5	7.7	7.7	الصين
7.0	5.5	4.6	0.1	0.2	6.4	5.4	4.4	3.2	الهند ²
5.6	5.6	4.0	0.0	0.3-	5.6	5.1	5.0	6.2	مجموعة آسيان-35 ³
2.8	3.4	1.6	0.2-	0.1-	3.3	3.0	2.6	3.0	أمريكا اللاتينية والكاريبي
3.0	2.6	1.9	0.4-	0.2-	2.8	2.3	2.3	1.0	البرازيل
3.3	4.2	0.4	0.0	0.0	3.5	3.0	1.2	3.7	المكسيك
...	0.7	0.3-	4.8	3.3	2.4	4.1	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
...	0.1	0.1	5.8	6.1	5.1	4.8	إفريقيا جنوب الصحراء
3.3	3.2	1.9	0.0	0.1-	3.3	2.8	1.8	2.5	جنوب إفريقيا
3.2	3.0	2.8	0.1-	0.1	3.4	3.1	2.4	2.5	للتذكير
...	0.3-	0.5-	5.2	4.5	2.7	2.7	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق
...	0.5-	0.7-	4.1	3.4	1.4	1.0	حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)
...	0.2-	0.0	6.5	5.9	5.3	5.7	الواردات (سلع وخدمات)
5.3-	2.7-	2.7	0.8	2.8	5.2-	0.3-	0.9-	1.0	الاقتصادات المتقدمة
1.8-	4.6-	3.8-	0.3-	2.0-	2.4-	6.1-	1.5-	10.0-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
1.7	1.9	1.3	0.0	0.1-	1.8	1.7	1.4	2.0	أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)
4.8	5.1	5.7	0.1	0.0	5.3	5.6	6.1	6.0	النفط ⁴
...	0.3-	0.2-	0.6	0.4	0.4	0.7	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الصادرات السلعية العالمية)
...	0.4-	0.2-	0.5	0.3	0.2	0.6	أسعار المستهلكين
...	0.2-	0.0	0.2	0.2	0.3	0.3	الاقتصادات المتقدمة
...	0.3-	0.2-	0.6	0.4	0.4	0.7	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ¹
...	0.4-	0.2-	0.5	0.3	0.2	0.6	سرر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%)
...	0.2-	0.0	0.2	0.2	0.3	0.3	على الودائع بالدولار الأمريكي (سنة أشهر)
...	0.2-	0.0	0.2	0.2	0.3	0.3	على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر)
...	0.2-	0.0	0.2	0.2	0.3	0.3	على الودائع بالين الياباني (سنة أشهر)

ملحوظة: يُفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة في الفترة من 11 نوفمبر إلى 9 ديسمبر 2013. وعندما لا تكون البلدان مرتبة أبجدياً، يكون الترتيب قائماً على حجمها الاقتصادي. والبيانات ربع السنوية المجمعة معجلة لاحتساب أثر التغيرات الموسمية.

¹ البيانات والتوقعات ربع السنوية تضم 90% من الأوزان العالمية المحسوبة على أساس تعادل القوى الشرائية وتشمل حوالي 80% من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

² بالنسبة للهند، تقوم البيانات والتنبؤات المعروضة على أساس السنة المالية ويقوم نمو الناتج على إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق. وتبلغ تنبؤات النمو المقابلة لإجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج 4.6% و 5.4% و 6.4% للسنوات 2013 و 2014 و 2015، على الترتيب.

³ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام.

⁴ متوسط بسيط لأسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة وديي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر البرميل بالدولار الأمريكي 104.11 دولاراً للبرميل في عام 2013؛ وبلغ السعر المفترض حسب أسواق العقود الآجلة 103.84 دولاراً أمريكياً في عام 2014 و 98.47 دولاراً في عام 2015.

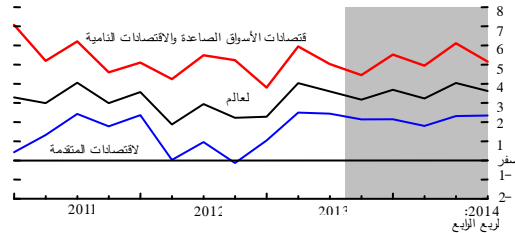
وفي اليابان، تشير التوقعات الحالية إلى تباطؤ النمو بشكل أكثر تدرجا مما ورد في توقعات عدد أكتوبر 2013 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ومن المنتظر أن تؤدي دفعة التنشيط المالي المؤقتة إلى تعويض جزء من العبء المتولد عن زيادة ضريبة الاستهلاك في أوائل 2014. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يظل النمو السنوي دون تغيير يذكر عند معدل 1.7% في 2014، وذلك نظرا للأثار المرحّلة، قبل أن يسجل بعض الانخفاض ليصل إلى 1% في 2015.

وعلى وجه العموم، من المتوقع أن يزداد النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى 5.1% في 2014 وإلى 5.4% في 2015. وقد حقق النمو ارتدادا إيجابيا قويا في الصين خلال النصف الثاني من 2013، وهو ما يرجع في معظمه إلى تسارع النشاط الاستثماري. ومن المتوقع أن تكون هذه الطفرة مؤقتة، وذلك لأسباب منها تدابير السياسة التي تستهدف إبطاء النمو الائتماني وزيادة تكلفة رأس المال. ومن ثم يُتوقع حدوث انخفاض طفيف في النمو إلى حوالي 7.5% في 2014-2015. وفي الهند، انتعش النمو بعد موسم موات من الرياح الموسمية وارتفاع نمو الصادرات، ومن المتوقع أن يزداد رسوخا بفضل تعزيز السياسات الهيكلية الداعمة للاستثمار. وفي كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى، بدأت الاستفادة من تحسن الطلب الخارجي في الاقتصادات المتقدمة والصين. غير أن الطلب المحلي ظل أضعف من المتوقع في كثير من البلدان الأخرى. ويعكس هذا بدرجات متفاوتة تشديد الأوضاع المالية ومواقف السياسات منذ منتصف 2013، إلى جانب عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية أو الأوضاع السياسية والاختناقات، مع تأثر النشاط الاستثماري بالاختناقات على وجه الخصوص. ونتيجة لذلك، تم تخفيض توقعات النمو في 2013 أو 2014 مقارنة بتنبؤات عدد أكتوبر 2013 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ومنها التوقعات الموضوعة للبرازيل وروسيا. ويأتي تخفيض توقعات النمو لعام 2014 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ورفع التوقعات لعام 2015، نتيجة لعوامل أهمها التوقعات التي تشير إلى تباطؤ وتيرة التحسن في إنتاج النفط الليبي بعد فترات التعتل التي شهدتها عام 2013.

وخلاصة القول إن النمو العالمي من المتوقع أن يرتفع من 3% في 2013 إلى 3.7% في 2014 و 3.9% في 2015.

الشكل البياني 2: نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي

(% على أساس ربع سنوي مقارن، محسوب على أساس سنوي)



لمصادر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

لم تنته الضائقة بعد

أما عن المخاطر المحيطة بهذه التنبؤات، فلا تزال مخاطر النتائج دون المستوى المتوقع احتمالاً وارداً - وهي نفس المخاطر القديمة التي تناولها عدد أكتوبر 2013 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى أخرى جديدة. ومن بين المخاطر الجديدة، برزت مؤخراً مخاطر على النشاط الاقتصادي ترتبط بانخفاض التضخم بشدة في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة منطقة اليورو. فمن المرجح بقاء التضخم دون المستوى المستهدف لفترة من الوقت، ومن ثم قد تنخفض توقعات التضخم على المدى الأطول. ويؤدي هذا إلى زيادة مخاطر انخفاض التضخم عن المستوى المتوقع، مما يزيد من أعباء الدين الحقيقي، ومخاطر حدوث زيادات مبكرة في أسعار الفائدة الحقيقية، نظراً لكون السياسة النقدية مقيدة في تخفيض أسعار الفائدة الاسمية. ويؤدي هذا أيضاً إلى احتمال الانكماش حال حدوث صدمات معاكسة في النشاط الاقتصادي.

ولا تزال مخاطر التطورات دون المتوقعة تهدد الاستقرار المالي. فقد زاد الرفع المالي في قطاع الشركات، مصحوبا في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة بزيادة في التعرض لمخاطر التزامات العملة الأجنبية. وفي عدد من الأسواق، ومنها العديد من الأسواق الصاعدة، يمكن أن تخضع تقييمات الأصول للضغط إذا ما ارتفعت أسعار الفائدة بأكثر من المتوقع وأثرت سلبا على مزاج المستثمرين.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، لا تزال زيادة التقلب في الأسواق المالية والتدفقات الرأسمالية مصدرا للقلق لأن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيبدأ السحب التدريجي لتدابير السياسة النقدية غير التقليدية في أوائل 2014. وقد كانت ردود الأفعال محدودة نسبيا في معظم الاقتصادات تجاه ما أعلن في هذا الصدد في ديسمبر الماضي، وربما ساعدت في ذلك جهود الاحتياطي الفيدرالي لتوضيح السياسة المقررة وإعادة ضبطها (بما في ذلك تعديل إرشاداته الاستشرافية ذات الصلة). ومع ذلك، من المرجح أن يفتتن سحب الاحتياطي الفيدرالي للتدابير غير التقليدية بتحولات في المحافظ وخروج بعض التدفقات الرأسمالية. وحين يفتتن ذلك بجوانب ضعف على المستوى المحلي، يمكن أن تحدث تدفقات رأسمالية وتعديلات في سعر الصرف تتسم بدرجة أكبر من الحدة.

وبالنسبة للسياسات، لا يزال ضمان النمو القوي والتعامل مع مواطن الضعف القائمة من الأولويات على مستوى العالم، رغم ما يتوقع من زيادة قوة النشاط الاقتصادي.

وفي الاقتصادات المتقدمة، لا تزال أولويات السياسة دون تغيير يذكر عما تناوله عدد أكتوبر 2013 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. غير أن التحسن الجاري في آفاق الاقتصاد يضيف أهمية كبيرة على تجنب سحب السياسة النقدية التيسيرية على نحو سابق لأوانه، بما في ذلك في الولايات المتحدة، حيث لا تزال فجوات الناتج كبيرة بينما التضخم منخفض وضبط الأوضاع المالية مستمر. فمن الضروري تحقيق نمو أقوى لاستكمال معالجة الخلل في الميزانيات العمومية بعد الأزمة والحد من المخاطر الموروثة. وفي منطقة اليورو، ينبغي أن ينظر البنك المركزي الأوروبي في اتخاذ تدابير إضافية لتحقيق هذا الهدف. ومن شأن اتخاذ تدابير مثل توفير السيولة الأطول أجلا، بما في ذلك الإقراض المستهدف، أن يؤدي إلى تقوية الطلب والحد من تفتت الأسواق المالية. ولتحسين الثقة وإنعاش الائتمان وفك الارتباط بين الكيانات السيادية والبنوك، يتعين إصلاح الخلل في الميزانيات العمومية المصرفية عن طريق عملية تقييم الميزانيات العمومية وإعادة رسمة البنوك الضعيفة واستكمال الاتحاد المصرفي عن طريق توحيد الرقابة وتسوية الأزمات. وينبغي إجراء المزيد من الإصلاحات الهيكلية لزيادة الاستثمار وتعزيز آفاق المستقبل.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تبرز التطورات الأخيرة الحاجة إلى إدارة مخاطر التحولات المحتملة في اتجاه التدفقات الرأسمالية. وتبدو المخاطر أكبر على وجه الخصوص في الاقتصادات التي تتسم بمواطن ضعف محلية وعجوزات في الحسابات الجارية الخارجية مرتبطة ببعضها جزئيا. وينبغي السماح بانخفاض أسعار الصرف لمواجهة التدهور في أوضاع التمويل الخارجي. وحين تكون هناك قيود على تعديل أسعار الصرف - بسبب عدم اتساق الميزانيات العمومية وغير ذلك من جوانب الهشاشة المالية، أو انتقال الأثر بدرجة كبيرة إلى التضخم بسبب أطر السياسة النقدية التي يفتقر تنفيذها إلى الشفافية أو الاتساق - قد يحتاج صناع السياسات إلى النظر في الجمع بين تشديد السياسات الاقتصادية الكلية وبذل الجهود لتقوية السياسة التنظيمية والرقابية. وفي الصين، يأتي الارتداد الإيجابي الذي حدث مؤخرا ليلسط الضوء على استمرار دور الاستثمار كمحرك رئيسي في لديناميكية النمو. ويتعين تحقيق تقدم أكبر في استعادة توازن الطلب المحلي بتحويل التركيز من الاستثمار إلى الاستهلاك لاحتواء ما يسببه الاستثمار المفرط من مخاطر على النمو والاستقرار المالي احتواءً فعالاً.